نددت بتصرفات المحتجين وخروجهم على القانون وتهديدهم لأمن المواطنين

«الداخلية»: متظاهرو «الإرادة» تعمدوا الاحتكاك بالأمن وفق مخطط معد سلفا

■ أعمال العنف أعاقت السير وعطلت المصالح رغم تحلي رجال الأمن بالصبر وضبط النفس إلى أبعد الحدود

جانب من المصادمات بين الشباب ورجال الأمن في ساحة الإرادة

■ ضبطنا عدداً من مثيري الشغب والمتعدين على الأجهزة الأمنية وأحلناهم إلى جهات الاختصاص

أعربت وزارة الداخلية عن تنديدها بتصرفات بدرت عن عدد من المتظاهرين وخروجهم على القانون واتباع سياسة الشغب والاضرار بمصالح المواطنين وتهديد أمنهم لاسيما مع تزامنها مع استضافة الكويت ضيوف سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد بمؤتمر قمة حوار التعاون الاسيوي.

وقالت الوزارة في بيان صحافي امس، ان عددا من المتظاهرين والمتجمهرين في الساحة قاموا بتنظيم مسيرات واعمال شغب وعنف خارج نطاق الساحة المخصصة للتظاهر السلمي والتعبير عن حرية الرأي مما أدى الى اعاقة حركة السير وتعطيل المصالح على الرغم من تحلي رجال وأجهزة الأمن بالصبر وضبط النفس إلى أبعد الحدود.

واضافت انها ضبطت خارج الساحة المقابلة لمجلس الأمة عددا من مثيري الشغب والعنف ومنظمي المسيرات ومن المتعدين على رجال وأجهزة الأمن واحالتهم الى جهات الاختصاص حيث تم اتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنهم.

وذكرت ان ذلك لم يثن بعض مثيري الشغب والعنف وفق مخطط معد سلفا من الاحتكاك برجال الأمن والتعدي عليهم بالقاء الحجارة والزجاجات كما اسقطوا الحواجز الحديدية واتلفوها مما اصاب عددا من رجال الأمن وعددا من المتجمهرين انفسهم باصابات مختلفة استدعت الحالات نقل بعضهم للمستشفيات لاستكمال العلاج.

واكدت الوزارة حرصها على حرية التعبير والتزامها التام بالحياد لضمان اقصى درجات الحماية الأمنية ومن جميع الاتجاهات لولا تجاوز بعض المتظاهرين.

وقالت انها ستواصل العمل على منع مثل هذه الممارسات غير القانونية والتصدي لها مناشدة الجميع ضرورة التعاون معها والتسامي فوق مثل هذه الممارسات الخاطئة والبعيدة كل البعد عن حق التجمع السلمي وحرية التعبير المكفولة للجميع حفاظا على الوحدة الوطنية وباعتبار ذلك ضمانة حقيقية لأمن الوطن وسلامته واستقراره.

اعتبر من يزعمون أنهم غالبية «خارجين على القانون والدستور»

الداود: مراسيم الضرورة حق خالص للأمير وبيان فئة التضليل جناية تستوجب العقاب

قال الخبير الاقتصادي، الناشط الاجتماعي المهندس فهد الداود الصباح في مطالعة دستورية ان ما ذهب اليه بيان من يطلقون على انفسهم» الغالبية النيابية» هو خروج على القانون والدستور ومحاولة لتقويض مسند الامارة من محتواه وهيبته.

وذكر الداود انه يفترض ان يراعي من يعتبر نفسه مشرعا وممثلا للامة جمعاء الدستور والقانون ليكون قدوة لغيره من المواطنين، اذ من ابسط القواعد القانونية المتعارف عليها في العالم هي ليس من حق الخارج على القانون الاعتراض عليه او المطالبة بتعديله، ويبقى هذا الحق محصورا بمن التزموا القانون ونفذوا ما جاء فيه واذا رأوا انه يضر بالمصلحة الاجتماعية العامة ولا يغلب فئة على أخرى.

وقال حتى لا يكون هناك اي اخلال بهذا المبدأ تسقط المحاكم الحقوق المدنية عن المحكومين، اي لا تكون لهم اي صفة مدنية انتخابية اوغيرها من الصفات بممارسة الحقوق السياسية والاقتصادية، ولهذا لا يحتسب السجناء والمحكومين من ضمن الهيئات الناخبة، واشار الداود إلى ان هذا الجانب من المخالفات التي حملها بيان الفئة المضللة للرأي العام لا يقل خطورة عن المخالفات الاخرى التي تنطوي على سعي اكيد من موقعيه الى تقويض اسس الدولة وتفريغ مسند الامارة من قوته ومحتواه، ففي المادة 51 من الدستور تحددت اولى الصلاحيات التشريعية للامير اذ نصت على ان «السلطة التشريعية يتولاها الامير ومجلس الامة وفقا للدستور»، ولم يقل الدستور مثلا «ان السلطة التشريعية يتولاها مجلس الامة والامير وفقا للدستور» بمعنى ان واضعي الدستور وانسجاما مع مبدأ ان الامير ابو السلطات جعلوه مقدما على غيره من المعاونين، لان مبدأ تولي الامير السلطة التنفيذية ويعاونوه الوزراء ينسحب على السلطة التشريعية اذ لا يقر قانون الا بموافقة سمو الامير، بينما من حق الامير اصدار مراسيم في غياب مجلس الامة تعارف عليها العامة بمصطلح «مراسيم ضرورة» فيما الدستور لم ينعتها بذلك وهذه المراسيم تكون نافذة وتعرض لاحقا على مجلس الامة، مبينا ان صدرو اي مرسوم اميري حاليا لتنظيم اي شأن من الشؤون يكون له قوة القانون والنفاذ، ومن هذا المبدأ ليس من حق النواب، اذا كانوا لا يزالوا يتمتعون بصفتهم النيابية الاعتراض على ما يقرره صاحب الامر في السلطة التشريعية في ظل غياب مجلس الأمة، اولا لان ليس لهؤلاء صفة دستورية تخولهم ذلك وثانيا لان «مجلس الامة» الذي هو المعاون الثاني للامير في التشريع غير موجود، وهنا تبين المادة 71 من الدستور متى يصبح للمجلس الحق في اعادة النظر بالمراسيم الاميرية الصادرة اثناء خارج دوره انعقاده او اثناء اجازته السنوية او اثناء حله، وهي واضحة لا لبس فيها اذ تنص على ما يأتي» إذا حدث فيما بين ادوار انعقاد مجلس الأمة او في فترة حله، ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير، جاز للامير ان يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون، على أن لا تكون مخالفة للدستور أو للتقديرات الواردة في قانون الميزانية ويجب عرض هذه المراسيم على مجلس الأمة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها، إذا كان المجلس قائما.

جمعية المعلمين: قدمت تعازيها لأسرة المعلمة الفقيدة

الكندري: حادث المعلمات السعوديات ألقى بظلال الحزن على الميدان التربوي

أعربت جمعية المعلمين الكويتية عن حزنها العميق وتسليمها لقضاء الله تعالى وقدره لحادث المرور المأساوي الذي تعرضت له مجموعة من المعلمات السعوديات القاطنات في الخفجي بالمملكة العربية السعودية الشقيقة والعاملات في مدرسة ضرار بن الأزور في منطقة أم الهيمان الابتدائية للبنين والذي أدى إلى وفاة إحداهن وبقاء أخرى في المستشفى في حالة صحية حرجة ، وقد كن في طريق العودة من المدرسة إلى سكنهن في الخفجي.

وأشار امين سر الجمعية د. عبدالرحيم الكندري أن الحادث المؤلم خيم بظلال الحزن والأسى على أهل الميدان التربوي عامة وإن الجمعية إذ تقدم خالص تعازيها لأسرة المعلمة الفقيدة وتشاطرها الأحزان لتسأل الباري عز وجل الشفاء والصحة والعافية للمعلمة الأخرى.

د. عبدالرحيم الكندري

واضاف إن للمعلمات السعوديات مكانتهن المتميزة اسوة ببقية زميلاتهن من المعلمات والوافدات ويضرب بهن المثل في الإخلاص والكفاءة وإن معاناتهن اليومية في الوصول إلى مدارسهن والعودة إلى سكنهن في الخفجي إنما هي تعبير صادق عن مدى إخلاصهن في العمل وفي المساهمة بتسخير امكاناتهن وقدراتهن التربوية لما فيه صالح المسيرة التربوية ولصالح أنفسهن.

وأشاد د. الكندري بالاهتمام الكبير الذي اولته الوزارة ممثلة بوكيلة الوزارة المساعدة للتعليم العام بالإنابة والمديرة العامة لمنطقة الأحمدي التعليمية منى الصلال بهذا المصاب الجلل.

الخياط: بدء الخطة التدريبية لفرق المعايير الوطنية بمشاركة البنك الدولي

أعلن المدير العام للمركز الوطني لتطوير التعليم د. رضا الخياط بدء المركز بمشاركة خبراء البنك الدولي في تنفيذ الخطة التدريبية للفرق المعنية بالقيام بعمليات كتابة ومراجعة المعايير الوطنية للتعليم بالكويت والمتمثلة بالمناهج والمعلم والقيادة المدرسية.

وقال الخياط في تصريح لـ«كونا» امس، ان الفرق المنبثقة عن اللجنة الرئيسية لمشروع إعداد المعايير الوطنية للتربية والتعليم في الكويت تضطلع بإعداد أحد المشروعات المهمة التي يتولاها المركز الوطني لتطوير التعليم بالتعاون مع وزارة التربية وبخاصة قطاع البحوث التربوية والمناهج وقطاع التعليم العام وإدارة التطوير والتنمية بالوزارة.

أوضح أن اهمية المشروع تتجسد بما يترتب عليه من إيجاد مرجعية مشتركة تبنى عليها السياسات والقرارات التربوية مما يعزز كل ما من شأنه أن يسهم في تطوير عمليتي التعليم والتعلم من خلال زيادة فعالية نظام التعليم وتحسين تحصيل الطلاب والارتقاء بمستواهم العلمي.

د. رضا الخياط

وذكر ان تبني المركز لهذا المشروع جاء بعد دراسة علمية اتضح من خلالها اهميته البالغة في تحقيق التطوير في العملية التعليمية كافة ومن خلال ما اجمعت عليه كل الدول التي استطاعت ان تحرز تقدما في هذا المجال عبر وضع إطار مشترك للمعايير الوطنية للتربية والتعليم بحيث يكون التطوير قابلا للقياس.

وقال ان تشكيل الفرق المعنية بكتابة ومراجعة المعايير الوطنية في المرحلة الحالية من المشروع والتي تتمثل في فرق كتابة ومراجعة معايير مناهج مواد اللغة العربية واللغة الانجليزية والرياضيات والعلوم إضافة إلى فرق كتابة ومراجعة معايير المعلم والقيادة المدرسية روعي فيها ضرورة التكامل وحشد الطاقات والخبرات من اهل الاختصاص.

واوضح ان الفرق اشتملت على متخصصين من قطاعات التعليم والمؤسسات واكاديميين من جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وقيادات وزارة التربية وموجهي المواد الدراسية والمعلمين كل في تخصصه إضافة إلى الاستعانة بخبراء البنك الدولي والاستشاريين وغيرهم.

تتمات

الأمير: قارتنا

إلى حشد موارد مالية بمقدار ملياري دولار في برنامج يهدف لتمويل مشاريع انمائية في الدول الآسيوية غير العربية، وأعلن سموه عن تبرع الكويت بمبلغ 300 مليون دولار في ذلك البرنامج، معربا عن امله في ان «نتمكن من توفير المبلغ المقترح من خلال مساهمات من دول اعضاء في حوار التعاون الأسيوي»، كما اقترح تكليف «احدى مؤسسات التنمية في آسيا كالبنك الاسيوي للتنمية القيام بادارة الموارد المالية المقترحة، والاشراف على استخدامها في تنفيذ المشاريع لصالح الدول الاقل نموا المستفيدة حصرا من موارد الصندوق الاسيوي للتنمية».

وطالب صاحب السمو بوضع تصورات وافكار لتطوير آلية التعاون بين الدول الأسيوية بما يتناسب مع حجم المسؤوليات تمهيدا لاعتمادها، وقال: «ان تحقيق التعاون الاقتصادي الذي ننشده يحتاج منا خلق الاجواء الملائمة للاستثمار، وسن التشريعات اللازمة لتشجيعه وتحفيز التجارة البينية بين دولنا»، مؤكدا أن «استثمار امكانيات دولنا على الوجه الامثل والتعاون لخلق تكامل اقتصادي بيننا، سيمكننا من اقامة اقتصاديات قوية راسخة قادرة على مواجهة التحديات وتجاوز العقبات، وسيحقق لنا نقلة نوعية في رفع مستوى معيشة ابناء القارة».

اضاف سموه ان «الازمة الاقتصادية التي لا زلنا نعاني من آثارها تسببت في زيادة اعداد العاطلين عن العمل وازدادت معها معدلات الفقر في شعوب قارتنا، الامر الذي يضاعف من مسؤولياتنا ويدعونا الى التحرك دون تأخير لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دولنا لما سيوفره من فرص عمل واستقرار وظيفي، ونحن إزاء تداعيات هذه الازمة مطالبون المشاركة برسم خريطة جديدة للنظام المالي بشكل عام تحقق تطورا وحداثة وفق ارقى المعايير العالمية وافضل الممارسات المصرفية والمالية».

وقال سمو الأمير: «لقد عانت قارتنا من حروب مدمرة انهكت اقتصاداتنا، وراح ضحيتها العديد من ابنائنا وادت الى عرقلة التنمية في دولنا، وكنا فيها جميعا الخاسر الاكبر حيث لم تحقق تلك الحروب الا الهلاك والدمار والتخلف»، مضيفا سموه: «اننا ندعو من هذا المنبر الى تغليب لغة العقل والحوار والناي باوطاننا عن الخراب والدمار، وذلك عن طريق احترام مواثيقنا واتفاقياتنا ومعاهداتنا، وحل خلافاتنا بالطرق السلمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، لنقدم للعالم نموذجا راقيا في التعامل مع الازمات والقدرة على تجاوزها، بما يحفظ سلامة اوطاننا ورقي مجتمعاتنا وازدهار اقتصادياتنا».

وأوضح سموه أن «ما يميز قارتنا الآسيوية تنوع الثقافات والحضارات والديانات فيها... وقد جبلت شعوب قارتنا على التعايش فيما بينها على اختلاف اعراقهم ودياناتهم، مؤكدين على مبدأ التعارف لا التناكر والتعايش لا التقاتل والتكاتف لا التطاحن، وهي مبادئ لا بد من التأكيد عليها والحث على تطبيقها، فلا تستقيم حياة إذا ما حاول احدنا انكار الآخر او الغاءه، كما ان الالتزام بمبادئ حقوق الانسان باعتبارها الركيزة الاساسية لحياة حرة وكريمة بما تضمنته من حقوق وحريات سيوفر الاستقرار لأوطاننا والطمأنينة لشعوبنا».

«الداخلية»: مثيرو

كل البعد عن حق التجمع السلمي وحرية التعبير المكفولة للجميع حفاظا على الوحدة الوطنية وباعتبار ذلك ضمانة حقيقية لأمن الوطن وسلامته واستقراره.

من جانبه قال النائب السابق علي العمير في تصريح لقناة «الصباح» الاخبارية ان تحريض البعض خلال تجمع ساحة الارادة وراء شحن الشباب واندفاعهم لكسر الحاجز الأمني.

«الأشغال»: فتح

السريعة المهندس عبدالعزيز الصباح لـ«كونا» امس ان الادارة قامت بالتنسيق مع الادارة العامة للمرور ممثلة في ادارة هندسة الطرق بمعاينة الموقع للتحقق من توافر جميع شروط الأمن والسلامة والموافقة على التصاريح اللازمة لفتح حركة المرور على التحويلة.

واوضح المهندس عبدالعزيز ان طول مشروع طريق الصبية السريع المرحلة الثالثة يبلغ 30 كيلومترا ويتضمن ثلاثة جسور وتحويل الطريق الاحادي الى طريق سريع ذي ثلاث حارات وحارتي امان بالاتجاهين، مشيرا الى ان المشروع جزء من خطة الوزارة الاستراتيجية لتطوير شبكة الطرق السريعة بدولة الكويت.

«الجامعة»: مركز

ان المقترح قدمته لجنة متابعة ان المقترح قدمته لجنة متابعة شؤون الطلبة لذوي الاحتياجات الخاصة في جامعات التعليم العالي والمنبثقة من الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي.

وقالت ان العمادة متمثلة في إدارة الرعاية الاجتماعية تقدم خدمات متعددة للطلبة من ذوي الإعاقة ويتولى هذه المهام قسم ذوي الاحتياجات الخاصة.

واوضحت انه بعد ان اطلعت العمادة على التجارب المتميزة لجامعات دول مجلس التعاون الخليجي العربي في خدمة الطلبة من ذوي الاعاقة بدأت فعليا بالاتفاق مع استشاريين متخصصين في مجال ذوي الاعاقة لدراسة المشروع المقترح ووضع التصورات الأولية لإعداد الهيكل التنظيمي للمركز مع التركيز على الخدمات غير المتوفرة في الجامعة لتتناسب احتياجات طلبة الجامعة من ذوي الإعاقة.

وقالت ان المركز المقترح انشاؤه سيقدم خدمات تتعلق بالأمور الإدارية كالعلاقات العامة والتي تقوم بالمهام الإعلامية واللقاءات التنويرية لطلبة المرحلة الثانوية في مدارس التربية الخاصة بوزارة التربية بهدف توعيتهم للتخصصات التي تناسبهم.

واشارت الى ان المركز سيضم قسما للانشطة الرياضية المتخصصة لذوي الإعاقة مع وجود طاقم رياضي وفني متكامل يهتم بتقديم الانشطة الرياضية التي تساعد على تنمية قدراتهم الحركية والعقلية وايضا إكسابهم اللياقة البدنية لتزيد من كفاءاتهم الذاتية.

وذكرت ان الاهتمام بالانشطة الرياضية يهدف إلى استثمار أوقات فراغهم بين المحاضرات وخلق روح من التبادل الفكري بينهم وبين الطلبة الاخرين من غير ذوي الاعاقة وابراز إبداعاتهم وتشجيعهم على الاندماج مع الاخرين مشيرة الى انه سيتم تقديم خدمات متعلقة بالأنشطة الثقافية والفنية والتي تدعم هوايات الطلبة من ذوي الاعاقة وتنمي لديهم الجانب المعرفي والذهني.

واكدت أن عمادة شؤون الطلبة ستهتم بالأنشطة الإرشادية الاكاديمية للطلبة من ذوي الاعاقة خاصة الطلبة المستجدين الذين ينتابهم شعور بالرهبة والتردد عند بداية العام الدراسي لتشجيعهم على الاندماج مع الاخرين والتخفيف من التوتر والضغوط التي قد تواجههم عند البدء بالدراسة.

بدء الدراسة

اخرى انطلاقتها في السنوات الثلاث المقبلة.

واوضحت الامين العام للأمانة العامة للمجلس بالإنابة الدكتورة فريدة العلي في تصريح لـ«كونا» انه اضافة الى الجامعة والكلية الجديدتين فانه يتوقع ان بدر الدراسة في المؤسسات التعليمية الاربع الاخرى خلال السنوات الثلاث المقبلة مبينة ان اثنتين منهما ستكونان في الجهراء والثالثة في منطقة الدوحة والرابعة في منطقة الصليبية.

وذكرت ان بقية المنشآت المرخصة في طور اعتماد مخططاتها الهندسية من الأمانة العامة للمجلس وذلك طبقا للمعايير التي حددها مجلس الجامعات الخاصة لانهاء الاجراءات مع باقي أجهزة الدولة.

واكدت العلي ان المجلس اتخذ قرارا بضرورة بدء الدراسة في المواقع الدائمة للمنشآت التعليمية التي خصصت لها مشيدة بتعاون المجلس البلدي والمؤسسة العامة للرعاية السكنية في تخصيص مواقع للجامعات و الكليات الخاصة في جميع محافظات دولة الكويت.

وذكرت ان مجموع الجامعات والكليات المرخصة في الكويت 17 جامعة و كلية خاصة تخرج من بعضها نحو 11 الف طالب وطالبة إلى سوق العمل الكويتي وهي جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا والجامعة الأمريكية في الكويت وجامعة الشرق الأوسط الأمريكية وكلية القانون الكويتية العالمية والكلية الاسترالية وكلية الشرق الأوسط الأمريكية وكلية بوكسهل الكويت للبنات وكلية كويت ماسترخت لإدارة الأعمال.

واوضحت ان الصفحة الالكترونية للأمانة العامة لمجلس الجامعات الخاصة تتضمن مسميات جميع منشآت التعليم العالي الخاصة المرخصة لها ومراسيم ترخيصها والمجالات المرخصة لها مبينة ان هذه المؤسسات هي الوحيدة المرخصة لها بمزاولة نشاط التعليم العالي الخاص داخل الكويت وانه لا يمكن لفرع جامعة أجنبية ممارسة نشاط التعليم العالي الخاص داخل البلاد دون ترخيص مسبق من مجلس الجامعات الخاصة.

إيران: العقوبات

وقال إن العقوبات الصارمة الجديدة لن تجبر البلاد على العودة للمفاوضات مع قوى عالمية بشأن برنامجها النووي.

واضاف «نعتقد ان الخطأ في الحسابات الذي تقوم به هذه الدول سيبعدها عن الوصول الى نتيجة جيدة... نوصي بدلا من اتباع نهج مشدد والاتسام بالعند واللجوء للضغط... باتباع نهج منطقي والذي يمكن ان يعود بنا إلى المفاوضات».

وقالت مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي كاثرين اشتون يوم الإثنين إنها تتمنى أن يقنع الضغط المتزايد طهران بإجراء تنازلات وأن تستأنف المفاوضات «قريبا جدا».

لكن مهمانبرست رفض هذا الاحتمال وقال إن العقوبات ستجعل إيران أكثر إصرارا في موقفها. وتصر إيران على انها تملك الحق في تخصيب اليورانيوم لتوليد الكهرباء أو لأغراض طبية وتقول إن برنامجها ليست له أهداف عسكرية.

وقال مهمانبرست «لا يعرفون روح الأمة الإيرانية.. هذه الخطوات أخطاء ولن تكون لها نتائج بالنسبة لهم.

ملك الأردن

هو محدد لها استنادا لأحكام قانون الانتخاب، بعد مضي 65 يوما على بدء التسجيل في السابع من شهر أغسطس الماضي.

وسلمت الهيئة المستقلة للانتخابات بطاقات الانتخاب لنحو 2.2 مليون ناخب، وبلغت نسبة التسجيل أكثر من 70 في المئة، علما بأن سكان الأردن 6.7 ملايين نسمة، 3.1 ملايين منهم من الذين يحق لهم الاقتراع بحسب الهيئة الانتخابية.